

تقييم مساهمة الصناعات الدوائية الجزائرية في تحقيق توازن السوق الوطنية للأدوية

Evaluate the contribution of the Algerian pharmaceutical industries to the balance of the national pharmaceutical market

شرف عقون^{1*} ، عزيز بوروينة² ، لقمان بوخذوني³¹ المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميله - الجزائر² المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميله - الجزائر³ المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميله - الجزائر

النشر: 2019/10/31

القبول: 2019/10/03

الاستلام: 2019/09/ 21

ملخص: حاولت هذه الورقة البحثية تسليط الضوء على قطاع الصناعات الدوائية في الجزائر ومدى مساهمته في توفير المنتجات الدوائية للسوق الجزائرية، من خلال إبراز وزن مساهمة المنتجات الدوائية المحلية في تغطية احتياجات السوق ما بين اتجاهات الاستيراد والتصدير، كما حاولت أيضا استعراض الأطر التنظيمية لقطاع الصناعات الدوائية في الجزائر وإبراز مراحل تطوير هذا القطاع والجهود المبذولة في ذلك، إضافة إلى إبراز نقاط القوة والضعف التي تعترى قطاع الصناعة الدوائية في الجزائر، وقد أفضت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها أن الصناعة الدوائية في الجزائر وبالرغم من مساهمتها في تغطية نسبة معتبرة من احتياجات السوق الدوائية الوطنية إلا إنها لم ترق بعد إلى المستوى المطلوب، كون أن نمو سوق الأدوية في الجزائر مدفوع بالواردات وان حركة تصدير المنتجات الدوائية الجزائرية لا تزال لم ترقى بعد إلى المستوى المطلوب، كما أن الصناعات الدوائية الجزائرية لم تستطع كسب الفرص التسويقية المتاحة أمامها سواء في الداخل أو الخارج.

الكلمات المفتاحية: الصناعة الدوائية، سوق الأدوية، الإنتاج الدوائي، الاستيراد، التصدير، الجزائر.

رموز JEL: I 11 ،D24.

Abstract: The aim of this paper to highlight the Algerian pharmaceutical industry. And how far it has contributed to improve Algerian pharmaceutical market indices; by covering market needs and reduce Drug imports and export support. It had also tried to present developments of the pharmaceutical industry sector in Algeria. and evaluate the strengths and weaknesses in this sector. The conclusion of the study was that; despite Algerian pharmaceutical industry contributions to Satisfaction of market needs, but that is not enough because the growth of the Algerian pharmaceutical market is caused by growing imports. And that the contribution of the local product in export has not yet reached the required level. On the other hand, The Algerian pharmaceutical industries have not been able to take advantage of local and external market opportunities.

Keywords: pharmaceutical industry, pharmaceutical market, pharmaceutical production, import, export, Algeria

(JEL) Classification : I 11 ،D24.

مقدمة:

أصبح قطاع الصناعات الدوائية أحد القطاعات الأساسية في الاقتصاديات الحديثة، وذلك بالنظر إلى علاقته المباشرة بالتنمية الصحية وأثاره المالية والاقتصادية، فالدواء هو سلعة اقتصادية نادرة تخضع لقواعد المشكلة الاقتصادية حيث يصنف ضمن السلع الضرورية التي لا يمكن الاستغناء عنها كما أن الصحة حاجة لا تقدر بثمن، الأمر الذي يؤدي في النهاية إلى تعاضم تكاليف الدواء ويؤثر بشكل مباشر على التوازنات المالية للفرد والدولة على حد سواء. من هنا تبرز أهمية الصناعة الدوائية والتحكم في مضامينها سواء على المستوى الجزئي أو الكلي كإحدى أهم الوسائل التي تمكن من التحكم في التكاليف الصحية وتحقيق الأمن الدوائي للمجتمع ودعم الميزان التجاري عن طريق دعم الصادرات والتقليل من الواردات الدوائية بما ينعكس إيجاباً على ميزان المدفوعات والتوازنات المالية والاجتماعية للدولة. وعلى هذا الأساس سعت الدولة الجزائرية منذ الاستقلال إلى تنظيم قطاع الصناعات الدوائية من خلال تبني سياسات واستراتيجيات تهدف إلى تحسين مؤشرات أدائه سواء على مستوى السوق الوطنية للأدوية أو على المستوى المؤسسي، حيث عرفت الصناعة الدوائية في الجزائر تقدماً ملحوظاً ظهر من خلال تنامي معدلات الاستثمار في هذا القطاع سواء من جانب المؤسسات الصيدلانية العمومية كمؤسسة صيدال أو المؤسسات الأجنبية في إطار الشراكة أو من قبل القطاع الخاص.

الإشكالية: بالنظر إلى الأثر المالي والاقتصادي ومساهمة الصناعات الدوائية في تحقيق توازن السوق الدوائية من خلال توفير احتياجات هذه السوق وخفض تكلفة الواردات الدوائية ودعم الميزان التجاري الدوائي عن طريق المساهمة في تنمية الصادرات نطرح التساؤل التالي:

● إلى أي مدى تساهم الصناعة الدوائية الجزائرية في دعم توازن السوق الوطنية للأدوية؟

ويتمخض عن هذا التساؤل الأسئلة الفرعية التالية:

- هل تساهم الصناعة الدوائية الجزائرية في تغطية احتياجات السوق الوطنية من الأدوية؟
- هل تساهم الصناعة الدوائية الجزائرية في خفض الواردات الدوائية إلى السوق الوطنية؟
- هل تساهم الصناعة الدوائية الوطنية في دعم الصادرات الجزائرية؟

ومن أجل الإجابة على التساؤلات السابقة، وانطلاقاً من بعض الكتابات السابقة حول الموضوع ومن خلال

تحليل البيانات المتاحة حول قطاع الصناعات الدوائية قمنا بمعالجة المحاور التالية:

المحور الأول: الصناعة الدوائية وواقعها على المستوى العالمي.

المحور الثاني: تنظيم قطاع الصناعة الدوائية في الجزائر.

المحور الثالث: ديناميكية السوق الدوائية الجزائرية.

أولاً: الصناعة الدوائية وواقعها على المستوى العالمي

1- مدخل نظري للصناعة الدوائية

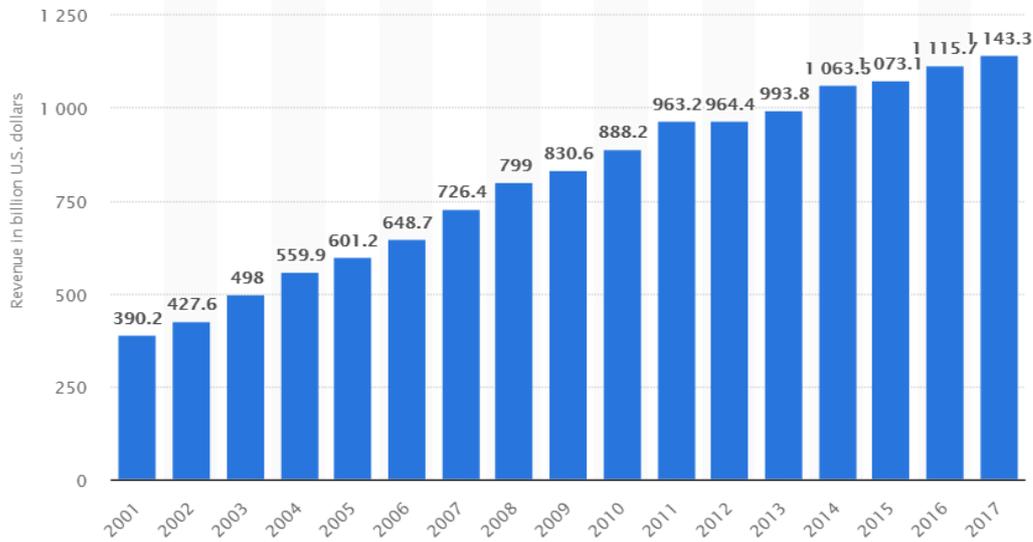
الصناعة الدوائية هي إحدى فروع القطاع الصناعي والذي يتعلق أساساً بالصناعة الكيميائية، لكنها تتميز عنها بدقتها وكون مخرجاتها ومدخلاتها تخضع للرقابة الشديدة، وذلك من ناحية تطبيق الإجراءات والقواعد العلمية ومن ناحية تسليط الرقابة القانونية والاقتصادية عليها، فهي على هذا النحو تعتبر قطاعاً حساساً جداً كونه يرتبط مباشرة بالصحة الإنسانية وعلى وجه العموم تعرف الصناعة الدوائية على أنها: عبارة عن صناعة العقاقير الطبية والتي تكون في شكل مواد كيميائية أو أعشاب طبية أو نباتات، يقوم الصيدلي بتركيبها ويخضعها لسلسلة من البحوث والتحليل والاختبارات حتى يمكن للمستهلك استخدام الدواء في صورته النهائية¹.

فالصناعة الدوائية على هذا النحو هي عملية منظمة تهدف إلى تطوير الأدوية عن طريق دمج مجموعة من عوامل الإنتاج التي تتضمن المادة الفعالة القادرة على تحسين الحالة الصحية للمريض، كما تتضمن الصناعة الدوائية سلسلة من الأنشطة المنظمة وفق الطرق العلمية، وقد تطورت الصناعات الدوائية منذ القديم حيث انتقلت من مفهوم الحرفة المتعلقة بالممارسة إلى مفهوم المهنة المرتبطة بالطب والمنبثقة عن التعلم، لتصبح على حالتها اليوم والمتمثلة في مؤسسات متخصصة تختلف أحجامها وقدراتها وترتبط مع بعضها البعض بسلسلة إمداد واسعة الانتشار تتضمن علاقات تبادلية وتفاعلية.

وقد شهد قطاع الصناعات الدوائية نمو سريعاً على المستوى العالمي حيث يظهر ذلك من خلال تضاعف قيمة السوق الدوائية العالمية، إذ يلاحظ أنه في عام 2017 تجاوزت عتبة المبيعات سوق الأدوية العالمية 1.143 تريليون دولار، وبالمقارنة مع سنة 2001 نجد أن حجم التداول في قطاع الصناعات الدوائية تضاعف ثلاث مرات تقريباً (انظر الشكل رقم 01) وأهم ما يميز قطاع الدواء العالمي هو²:

- سوق ديناميكي مع نمو متزايد.
- سيطرة المؤسسات الكبيرة، حيث تحتكر عشر منظمات عالمية 50% من مبيعات الدواء.
- احتكار عشر دول فقط لحوالي 85% من الإنتاج العالمي لدواء.
- عرض متزايد للأدوية الجنيسة.
- تستهلك الدول المتقدمة 2/3 من الأدوية الأصلية بينما تستهلك الدول الفقيرة 2/3 من الأدوية الجنيسة.

- الشكل (01): تطور حجم التداول في سوق الصناعات الدوائية العالمية



Source : <https://www.statista.com/statistics/263102/pharmaceutical-market-worldwide-revenue-since-2001>

ومن أهم ما يمكن ملاحظته على الصناعة الدوائية انها تتميز بالخصائص التالية³:

- الصناعة الدوائية هي صناعة معيارية: أي تخضع لمعايير عالمية موحدة طبقا للنتائج العلمية التي تم الإجماع عليها في المؤتمرات العالمية والعلمية، فهي على هذا النحو صناعة تبحث على تحقيق الجودة في الإطار الذي يضمن تحقيق أكبر فعالية للأدوية ضد الحالات المرضية المطروحة، فلا يمكن البحث عن دواء

دون أن يظهر مرض معين يتم دراسته ومن وراء ذلك تطوير العلاجات المناسبة له من خلال ضبط معايير الإنتاج.

• **تزايد الاهتمام بالأدوية الجنيسة:** فسوق الأدوية عموما يتكون من نوعين من الأدوية، الادوية الأساسية وهي الأدوية التي طورتها وأنتجتها الشركة الأصلية عن طريق الاختراع ضمن مخايرها أو عن طريق شراء الحق من المكتشف الأصلي حيث تحتكر إنتاجها لمدة 20 سنة، أما الأدوية الجنيسة فهي أدوية تتوفر على نفس المادة الفعالة للأدوية الأساسية وتحقق نفس الفعالية وتختلف عن الأدوية الأساسية في كونها قد تضم إضافات في تركيبها الغير الأساسية مع كونها متاحة للتصنيع دون أخذ إذن من أصحاب البراءات ويمكن بيعها بالاسم النوعي للدواء وليس بالاسم التجاري، وهي تنتشر بنسبة تفوق 90% في الدول النامية، وتعتبر الأدوية الجنيسة أقل سعرا من الأدوية الأصلية (أساسية).

• **أهمية نشاط البحث والتطوير في الصناعات الدوائية:** فهي صناعة قائمة في حد ذاتها على اكتشاف الأمراض ودراستها ومن ثم التطوير والبحث عن حلول قادرة على تقديم الترياق الضروري للأمراض المطروحة، كما أن المشاكل الصحية هي مشاكل تتميز بالتعقد والتجدد فعلى سبيل المثال كانت المضادات الحيوية العادية قادرة على احتواء الحالات المرضية المطروحة على مستوى المجتمعات المتقدمة لكن أصبح ملاحظا أن الفيروسات أصبحت أكثر مقاومة لهذه المضادات لأسباب تتعلق بتوارث استهلاكها الأمر الذي يستدعي ضرورة التجديد الدوري والبحث والتطوير لأدوية جديدة، من جهة أخرى العلاج بالأدوية ينجم عنه مضاعفات وأثار جانبية مما يستلزم البحث عن حلول، كما أن تكاليف الصحة هي تكاليف ضخمة تستدعي ضرورة إيجاد حلول صيدلانية اقتصادية عن طريق عمليات البحث والتطوير.

• **كثافة المعرفة واستخدام رأس المال في الصناعات الدوائية:** فمعظم المخابر الدوائية العالمية تتميز بضخامة رأس مالها، كما أن الصناعات الدوائية تستدعي ترتيبات تقنية وتكنولوجية معقدة جدا كما أنها تستلزم تكاملا أفقيا وعموديا مع القطاعات الأخرى، فعلى سبيل المثال تستلزم صناعة بعض الأدوية توفير بيئة مماثلة لبيئة الفضاء الخارجي، كما أنها قد تتعامل مع ما يسمى بالتكنولوجيا الحيوية كما هو مشاهد في العلاجات المتعلقة بالخلايا الجذعية والأعضاء الاصطناعية، والمشاهد أن تطوير منتج دوائي واحد انطلاقا

من اكتشافه ونهاية بتسوقه قد يستغرق 20 سنة أو أكثر، أي أن الصناعة الدوائية قائمة أصلا على مبدأ تراكم المعرفة.

• **معدلات إنتاجية عالية:** تتميز صناعة الأدوية بالكثافة على مستوى الخطوط الإنتاجية، وذلك بالنظر إلى أن الطلب على الأدوية هو طلب مستمر ومتزايد ومتنوع من حيث الكم والنوع ويستدعي ضرورة توفير احتياطات الدواء، وعليه تخضع الصناعة الدوائية لما يسمى باقتصاديات الحجم أي أن زيادة الإنتاج تؤدي إلى انخفاض التكلفة وهذا من بين أهم مزايا الاستثمار في هذا القطاع كما أن فعالية منظومة البحث والتطوير لديها تمكن من إضافة منتجات دوائية جديدة إلى خطوط الإنتاج.

• **تتطلب موارد بشرية متخصصة وذات كفاءة عالية:** والمقصود بها هنا ليس المستويات المهنية العادية وإنما المقصود أن هذه الصناعة تستقطب موارد بشرية ذات كفاءة عالية ومتخصصة من حيث التكوين والمهارات وذلك على الصعيد الإداري والتقني كونها تتأثر مباشرة بمعطيات البيئية الأمر الذي يتطلب منها توفر يد عاملة قادرة على فهم المتغيرات وإبداء ردة الفعل المناسبة عليها.

• **الطلب على الأدوية قليل المرنة:** وذلك بسبب أن الحاجة إلى الدواء لا تخضع إلى المقاييس والعوامل الاقتصادية كالسعر والدخل، فالمريض هو مستهلك ذو طبيعة خاصة ومستعد للدفع مهما كانت الأسعار ومستوى الدخل، كما أن تحمل التكاليف الدوائية يخضع لما يسمى بفكرة التمويل الجماعي للصحة عن طريق مؤسسات الحماية الاجتماعية الأمر الذي يمكن من الحصول على الدواء مهما كانت التكلفة.

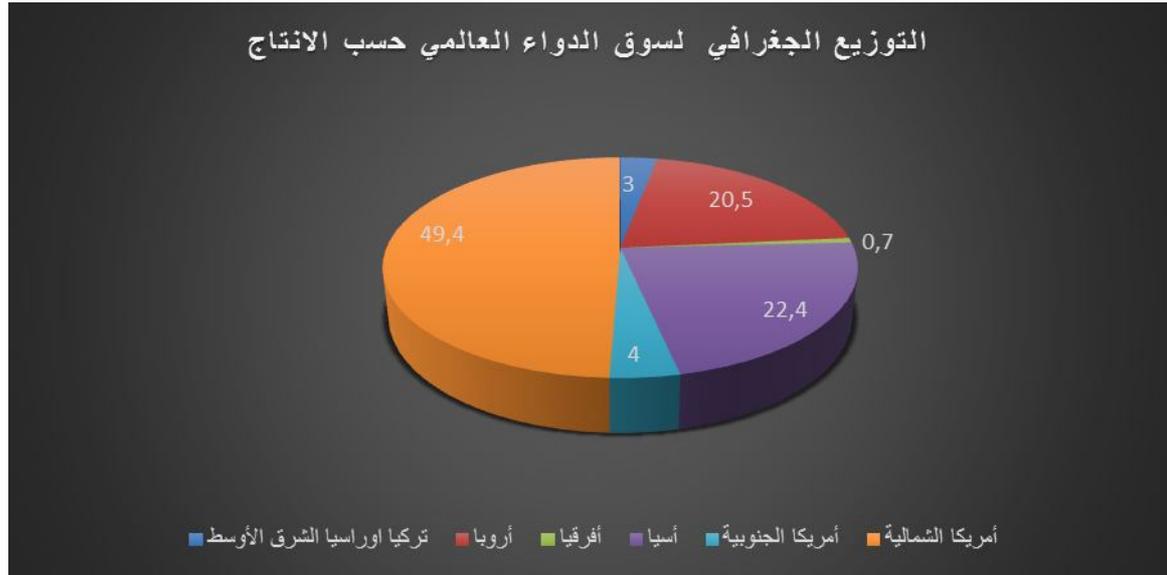
• **الأهمية الاستراتيجية للصناعات الدوائية:** من منظور استراتيجي تعد صناعة الدواء شديدة الأهمية، أي أن تحقيق الأمن الدوائي مهم جدا للدولة والمجتمع، كما أن ضمان استمرار وتطوير الصناعة الدوائية هدف يتم في إطار كسر ومنع الشركات الأجنبية من احتكار تجارة الدواء بمفردها في الأسواق المحلية وتجنب الارتفاعات في الأسعار غير المحسوبة بتأثيراتها السلبية.

2- واقع الصناعة الدوائية في العالم

بعد معاينة قطاع الصناعات الدوائية في العالم نجد أن نصف الإنتاج الدوائي العالمي يتركز في أمريكا الشمالية ممثلة في الولايات المتحدة الأمريكية وكندا في حين يتركز الباقي في باق مناطق العالم، وعليه يمكن القول أن سوق الدواء العالمي ينقسم إلى قسمين هما دول العرض الدوائي ممثلة في أمريكا الشمالية ودول التتبع الآسيوي بالإضافة إلى أوروبا في حين تبقى المناطق الأخرى تمثل دول الطلب الدوائي كون أن نسب الإنتاج

فيها لم ترقى بعد إلى تحقيق الاكتفاء ومستوى الصناعة الدوائية فيها حديث ولم يرقى بعد إلى مستوى المنافسة العالمي.

من جهة أخرى فإن توزيع استهلاك الدواء في العالم يعتبر غير عادل، حيث تستهلك الدول الصناعية والتي يقطنها حوالي 14% من سكان العالم أكثر من 240 مليار دولار من الدواء، وذلك راجع إلى ارتفاع المستوى المعيشي للفرد في هذه الدول بينما لا يمكن لحوالي 30%⁴ من سكان العالم الحصول على الدواء بشكل منتظم (أنظر الشكل رقم 02).



المصدر: من إعداد الباحثين اعتماد على إحصائيات متاحة في الموقع التالي: <https://www.leem.org/marche-mondial>

وعلى صعيد مساهمة الدول في الصناعة الدوائية العالمية نجد أن الولايات المتحدة الأمريكية تمتلك أكبر حصة سوقية لأدوية بنسبته 45%، متقدمة على حصة الدول الأوروبية الرئيسية (ألمانيا، وفرنسا، وإيطاليا، والمملكة المتحدة، وإسبانيا) والتي تبلغ حصتها السوقية مجتمعة 16.5% تليها اليابان 7.8% والبلدان الناشئة (الصين والبرازيل) 10.7%، الأمر الذي يظهر لنا أن هذا السوق قد تم اكتساحه من الصين والبرازيل بشكل قوى رغم حداثة الاهتمام بالصناعات الدوائية فيهما، وهذا راجع إلى الديناميكية الاقتصادية المتسارعة التي تشهدها هذه الدول وإلى الأهمية الاقتصادية والاستراتيجية لقطاع الصناعات الدوائية في نمو الاقتصاديات السائرة في طريق النمو⁵.

الجدول رقم(01): تطور مساهمات الأسواق الدوائية الرئيسية في العالم خلال الفترة 2007-2017

	En % du marché mondial en 2017	En % du marché mondial en 2007	Evolution
Etats-Unis	44,6%	42,7%	=
Chine	8,3%	nd	Entrée à la 5 ^e place en 2009 ➤
Japon	7,8%	8,7%	-1 ▼
Allemagne	4,6%	5,5%	=
France	3,7%	5,9%	-2 ▼
Italie	3,3%	3,4%	=
Royaume-Uni	2,5%	3,5%	-2 ▼
Brésil	2,5%	nd	Entrée à la 10 ^e place en 2010 ➤
Espagne	2,4%	2,9%	-2 ▼
Canada	2,1%	2,6%	-2 ▼

nd : non disponible.

Source : <https://www.mypharma-editions.com/le-top-10-des-medicaments-les-plus-vendus-dans-le-monde-en-2017>

مما يلاحظ أيضا أن رقم أعمال معظم الشركات الدوائية في العالم تشهد نموا إيجابيا كما أن أرقام أعمالها هي أرقام ضخمة جدا تعادل ميزانيات دول، الأمر الذي يظهر لنا الدور الاقتصادي لقطاع الصناعات الدوائية في العالم، والشيء الملاحظ عموما على هذه الشركات أنها حافظت على صدارتها في هذه الصناعة، وذلك يرجع السياسة الاندماج التي تتبعها إضافة إلى أن نشاطها في هذا المجال يعود لعدة سنوات وأن خبرتها وتحكمها في العملية الإنتاجية والتسويقية قد تعاضمت مع مرور الوقت، (انظر الجدول رقم 02)، من جهة أخرى تحقق الصناعات الدوائية قيمة مضافة كبيرة بمعدلات وصلت إلى 30.5٪ خلال سنة 2007 وهي نسبة كبيرة مقارنة مع الصناعات النسيجية التي تحقق نسبة 24.6٪ وصناعة التجهيزات بـ 30.2٪⁶.

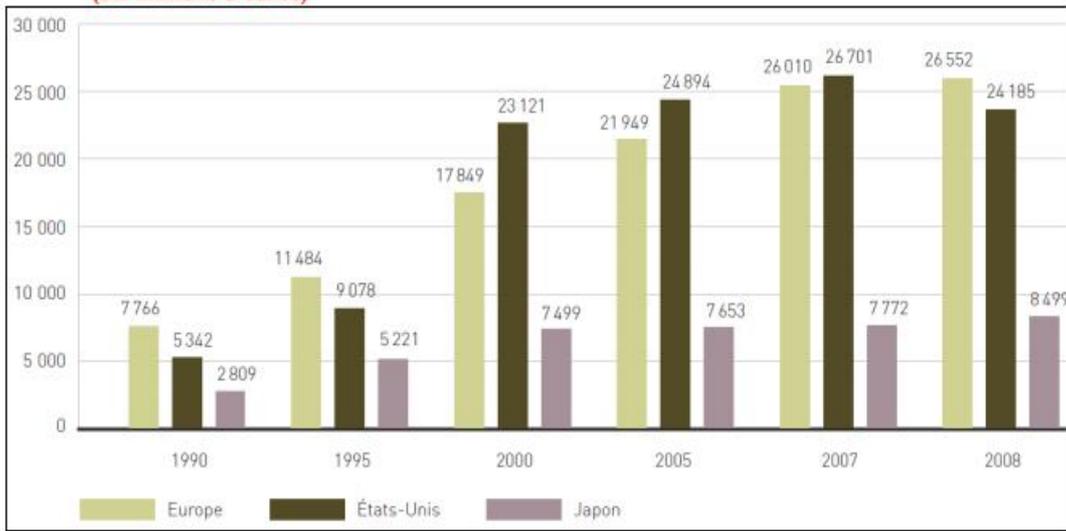
الجدول رقم (02): تطور أرقام الأعمال بين 2015-2016 للخمس الشركات الدوائية الرائدة في العالم

#	Company	2016 (\$m)	2015 (\$m)	Growth (\$m)	Growth (%)
1	Pfizer Inc	\$49,417	\$44,950	4467	9.94%
2	Novartis AG	\$42,706	\$43,415	-709	-1.63%
3	F. Hoffmann-La Roche Ltd	\$40,929	\$38,950	1979	5.08%
4	Sanofi	\$36,854	\$34,469	2385	6.92%
5	Merck & Co Inc	\$35,151	\$34,782	369	1.06%

Source: http://www.pmlive.com/top_pharma_list/global_revenues2019/02/22

كما نلاحظ أن الصناعة الدوائية في العالم تتجه نحو تركيز جهودها على نشاطي البحث والتطوير من أجل اكتشاف أو تطوير أدوية جديدة حيث تخصص لذلك مبالغ مالية ضخمة، وهو ما يؤكد أن ميدان الصناعة الدوائية يعتمد على المعرفة ورأس المال الفكري بشكل كبير، فالولايات المتحدة الأمريكية تحتل الصدارة في الإنفاق على البحث والتطوير مع كونها صاحبة الحصة الأكبر في السوق الدوائية العالمية وذلك بهدف مواجهة المنافسة وتطوير المعروض الدوائي (فرص ربحية جديدة)، تأتي بعدها الدول الأوروبية التي يتميز قطاعها الدوائي بأنه الأقل ربحية والذي يتعرض للمنافسة الشديدة من الأدوية اليابانية والأمريكية والصينية الأمر الذي يشير إلى أنه هناك توجيه استراتيجي للدول الأوروبية لقطاع الصناعة الدوائية من خلال التركيز على ميدان البحث والتطوير بهدف رفع كفاءة أداء هذه الصناعة فيها، كما نلاحظ أنه وبالرغم من أن اليابان هي البلد الذي يخصص الحصة الأقل لأنشطة البحث والتطوير إلا أنه يحتل المرتبة الثالثة بعد الولايات المتحدة والصين لتأتي بعده الدول الأوروبية، وهو ما يشير إلى كفاءة أداء قطاع الصناعات الدوائية اليابانية.

الشكل رقم (03): تطور مخصصات البحث والتطوير في قطاع الصناعات الدوائية بين 1990-2008



Source: https://www.efpia.eu/media/361960/efpia-pharmafigures2018_v07-hq.pdf

ثانياً: تنظيم قطاع الصناعة الدوائية في الجزائر

1- تطور نماذج تسيير الصناعة الدوائية في الجزائر

مرت الصناعة الدوائية في الجزائر بثلاث مراحل وذلك تبعا لنمط التسيير الذي ساد خلال الفترة (فترة ما قبل الاستقلال، مرحلة التسيير الاشتراكي، مرحلة الاقتصاد الحر) حيث تميزت كل مرحلة بخصائص انبثقت من الأهداف السياسية والاقتصادية العامة للدولة كما سنبينه فيما يلي:

• **مرحلة ما قبل الاستقلال (قبل 1962)⁷:** خلال الحقبة الاستعمارية كانت صناعة الأدوية في الجزائر محصورة في شركة واحدة هي شركة BIOTIC، والتي أنشأت سنة 1952 وغداة الاستقلال تم الإعلان عن ميلاد مشروع جديد الذي رأى النور سنة 1962 وهو مؤسسة PHARMAL، حيث تميزت هذه المرحلة بان الصناعة الدوائية كانت ممهدة لخدمة المستعمر حيث كان اغلب الجزائريين لا يستطيعون اقتناء أو المعالجة بالأدوية نتيجة الانهيار الاقتصادي الذي كان يعاني منه المجتمع الجزائري.

• **الصناعة الدوائية في إطار الاقتصاد الموجه (1962-1980)⁸:** خلال هذه المرحلة تم حصر كل ما يتعلق بالصناعة الدوائية في الجزائر بالصيدلية المركزية الجزائرية PCA، هذه الأخيرة وتحت سلطة وزارة الصحة كانت لها المسؤولية الكاملة لتسيير كل ما يتعلق بالأدوية من حيث الإنتاج الاستيراد والتوزيع بالجملة، وقد تأسست الصيدلية المركزية الجزائرية سنة 1969 بأمر رئاسي وأسندت لها مهمة احتكار الدولة للاستيراد والتصنيع والإنتاج والتسويق للمنتجات الصيدلانية، وفي إطار تطوير الإنتاج الوطني تم سنة 1971 تأميم مخبرين لإنتاج الدواء بالجزائر هما مخبر Labaz ويدعى حاليا Pharmal ومخبر Toraude ويدعى حاليا Biotic، والشيء الملاحظ عموما على هذه المرحلة أن الهدف من تسيير القطاع الصيدلاني لم يكن ذو بعد اقتصادي وإنما كانت أهدافه تتمحور حول تحقيق البعد الاجتماعي من خلال توفير وتنظيم المواد الصيدلانية باعتبارها حلقة مهمة في النظام الصحي ككل، كما يلاحظ أيضا على هذه المرحلة احتكار الدولة لقطاع الصناعات الدوائية سواء عن طريق سياسة التأميم أو احتكار الاستثمار في هذا المجال.

وفي إطار برامج الإصلاح الاقتصادي (1980-1990) المتعلقة بإعادة هيكلة المؤسسات العمومية، تم تحويل الصيدلية المركزية الجزائرية إلى أربع مؤسسات تختص كل مؤسسة بنشاط دوائي محدد:

-التصنيع المحلي للأدوية ENPP.

-استيراد وتوزيع الأدوية الذي أسند إلى ثلاث مؤسسات جديدة هي ENOPHARM،ENCOPHARM،ENAPHARM.

-استيراد الأجهزة والمستلزمات الطبية والذي أوكل إلى مؤسسة ENEMEDI.

وقد كان الهدف من هذه السياسة هو تحقيق التسيير العقلاني والرفع من الكفاءة الاقتصادية للمؤسسات الدوائية العمومية، من خلال فصل فروع النشاط الصيدلاني عن بعضها البعض الأمر الذي ينعكس في النهاية على الأداء الحقيقي لهذه الفروع ويمنع من تأثرها بالأداء السلبي لبعضها البعض، وهنا يمكننا القول انه انطلاقا من هذه المرحلة بدئت الدولة تبحث في الجدوى الاقتصادية لنشاط الصناعات الدوائية وذلك من خلال التحكم في التكاليف والتركيز على إبراز القيمة الحقيقية التي يضيفها كل نشاط إنتاجي في الصناعة الصيدلانية.

● **الصناعة الصيدلانية في ظل اقتصاد السوق (ابتداء من 1990):**⁹ خلال هذا النمط من التسيير تم فتح القطاع الدوائي أمام المتعاملين الخواص والأجانبين حيث سمح قانون المالية التكميلي لسنة 1990¹⁰ بإنشاء وكالات أجنبية في مجال الأدوية، وعد هذا الإجراء كتمهيد لانفتاح السوق بدلا من الاقتصار على التصنيع الوطني، حيث كلل ذلك بإنشاء العديد من المؤسسات الصيدلانية وعرفت الصناعة الدوائية خلال هذه المرحلة تطورات هامة تمثلت في الآتي:

- قامت الإدارة الصحية بوضع إطار قانوني وتقني لتحرير السوق الدوائي، وذلك من خلال تحديد إجراءات الموافقة على الموزعين والمنتجين، بالإضافة إلى إنشاء مخبر وطني لمراقبة الأدوية وبيان إجراءات تحديد سعر الأدوية وكيفية منح رخص الاستغلال... الخ.

- شهدت هذه الفترة ارتفاع في عدد المتعاملين من القطاع الخاص على مستوى استيراد الدواء والتوزيع بالجملة، حيث وصل عدد المتعاملين الخواص في سنة 2016 إلى أكثر من 314 متعاملا خاصا. وجود اهتمام من طرف المتعاملين الأجانب بالسوق الوطنية للأدوية واتجاه الدولة إلى توسيع الشراكات في مجال الاستثمار في الصناعة الدوائية (تونس، الأردن، روسيا فرنسا، أمريكا، كوبا... الخ)

- أصبح القطاع الصناعي الدوائي العمومي يواجه منافسة من القطاع الخاص ومن الأدوية المستوردة، حيث أصبح لزاما عليه تبني استراتيجيات تنافسية من اجل البقاء، كما أصبح القطاع الدوائي الجزائري متكونا من ثلاث أنواع من الفاعلين:

✓ الإدارة العمومية ممثلة في وزارة الصحة بالإضافة إلى الهيئات الرقابية والتي تعمل على تنظيم القطاع العمومي.

✓ مؤسسات الإنتاج الدوائي للقطاع العام وفي مقدمتها شركة صيدال والتي تعتبر رائد الصناعات الدوائية في الجزائر وقاطرة بناء الشراكة في المجال الدوائي مع الأجانب.

✓ مؤسسات الإنتاج الدوائي للقطاع الخاص والتي يمكن اعتبارها مؤسسات حديثة النشأة نسبيا تختلف أحجامها وقدراتها باختلاف قدرات التمويل ومستوى تأهيل الموارد البشرية فيها.

- دخول متعاملين أجانب إلى السوق الوطنية سواء عن طريق الاستثمار الأجنبي المباشر أو عن طريق الشراكة.

2- الإطار القانوني للصناعة الدوائية في الجزائر:

يعتبر القانون 18-11 الصادر في 2 جولية 2018 المتعلق بالصحة¹¹ الإطار القانوني العام الذي ينظم تداول الأدوية والنشاطات المرتبطة بها، بالإضافة إلى مجموعة من القوانين التنظيمية لأنشطة الصناعية والتجارية كقانون النقد والقرض وقانون ترقية الاستثمار والقانون التجاري... الخ، والتي تتقاطع مجالات اختصاصها مع نشاط قطاع الصناعات الدوائية في إطار تنظيم وتوجيه الأنشطة الصناعية والتجارية والحرص على مدى احترام الممارسات الجيدة على طول سلسلة الإمداد بالمواد الصيدلانية انطلاقا من المواد الأولية الخام مرورا بالإنتاج والتوزيع وأخيرا التقديم إلى المريض باعتباره المستهلك النهائي.

كما قامت الدولة بإصدار رزمة من القوانين التي سعت من خلالها خصوصا إلى تنظيم الأنشطة المرتبطة بالأدوية حيث تتمثل أهم هذه المراسيم فيما يلي:

- المرسوم التنفيذي رقم 92-284 الصادر بتاريخ: 6-7-1992 المتعلق بتسجيل المواد الصيدلانية المستعملة في الطب البشري¹².

- المرسوم التنفيذي رقم 92-285 الصادر بتاريخ: 6-7-1992 المتعلق بمنح رخص استغلال مؤسسة لإنتاج المنتجات الصيدلانية وتوزيعها¹³.

- المرسوم التنفيذي رقم 98-44 الصادر بتاريخ: 01-02-1998 المتعلق بحدود الربح القصوى عند الإنتاج والتوزيع المطبقة على الأدوية المستعملة في الطب البشري¹⁴.

- القرار الصادر بتاريخ: 30-11-2008 المتعلق بمنع استيراد المواد الصيدلانية والمستلزمات الطبية الموجهة للطب البشري والمصنعة في الجزائر¹⁵، والذي تضمن منع استيراد 337 دواء و 8 مستلزمات طبية لأنها تنتج في الجزائر بنسب كافية.

والشيء الملاحظ عموما على القوانين السابقة أنها تنظيمية أكثر من كونها تحفيزية للصناعات الدوائية، كونها لم تقدم حلولاً للمشاكل التي تعاني منها الصناعة الدوائية كمشكلات العقار والبيروقراطية ومشكلات النظام المصرفي المعقد والتي تعتبر من بين أهم عوائق الدخول إلى الصناعة الدوائية الجزائرية¹⁶، بل في بعض الأحيان نجدها قد وضعت قيوداً وخاصة فيما يتعلق بنظام الأسعار ومنع الاستيراد.

كما نلاحظ أيضاً أن قانون الصحة الجديد خصص الباب الخامس منه المعنون تحت: **المواد الصيدلانية والمستلزمات الطبية** من أجل تحديد وتنظيم جميع الأنشطة المتعلقة بالأدوية وصناعتها ضمن اثني عشرة فصلاً، ومن بين أهم مضامينه نذكر المادة 206 والتي نصت على ضرورة تدعيم الدولة وتشجيعها لأنشطة البحث والتطوير الصيدلاني ولا سيما ما يتعلق بترقية الاستثمار في هذا المجال، إضافة إلى المادة 218 التي عرفت المؤسسة الصيدلانية على أنها شركة منظمة وفق الأشكال القانونية المنصوص عليها في القانون التجاري والخاضعة لاعتماد من المصالح المختصة لوزارة الصحة والتي يتعلق نشاطها بإنتاج واستغلال وتصدير والتوزيع بالجملة للمواد الصيدلانية الموجهة للطب البشري.

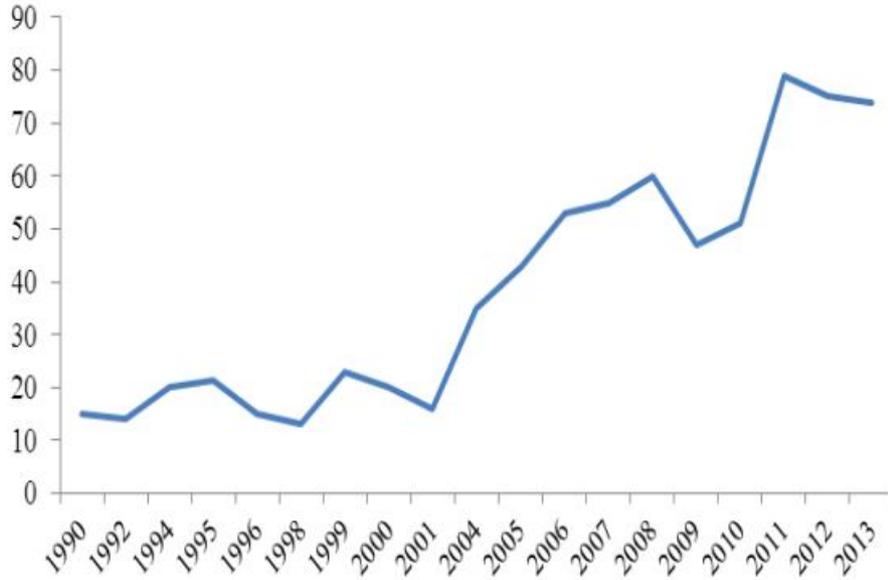
وإهم ما قدمه قانون الصحة الجديد لقطاع الصناعة الدوائية هو نصه على ضرورة تدعيم الدولة وتشجيعها لأنشطة البحث والتطوير الصيدلاني بالإضافة إلى العمل على ترقية الاستثمار في المجال الصيدلاني، والتي تبقى إلى الآن مادة تعبر عن الإرادة السياسية لاهتمام بالبحث والتطوير الصيدلاني لكنها تحتاج إلى اطر قانونية واضحة للتفعيل، إضافة إلى إخضاعها للمؤسسة الصحية لمبادئ القانون التجاري وما ينجم عنه من ضرورة خضوعها للقوانين التنظيمية الأخرى، وعليه يمكن القول أن قانون الصحة الجديد على هذا النحو لم يقدم أي جديد للصناعة الدوائية سوى أنه كرس ما هو معمول به مسبقاً في إطار السياسة الاقتصادية العامة.

ثالثاً: ديناميكية السوق الدوائية الجزائرية

1- اتجاهات الطلب الدوائي في السوق الجزائرية

تعتبر السوق الدوائية الجزائرية ثالث أكبر سوق افريقية بعد إفريقيا الجنوبية ومصر، حيث وصلت قيمة التداول فيها إلى 3.3 مليار ارو عام 2016 كما انه يضم 314 متعامل خاص، و 150 وسيط تجاري، إضافة إلى 9600 صيدلية¹⁷، فضلا عن أكثر من 40 مليون مستهلك للمنتجات الدوائية، من جهة أخرى تتميز هذه السوق بنموها المستمر، حيث أصبحت على هذا النحو تمثل أحد الأقطاب التي تثير اهتمام الاستثمارات الأجنبية وفيما يلي سنحاول إبراز أهم العناصر المميزة لهذا السوق.

الشكل رقم (04): تطور متوسط استهلاك الفرد للأدوية في الجزائر خلال الفترة بين 1990-2013 بالدولار



, Brahim brahamia, La consommation de médicaments en Algérie entre Source : Farida ZIANI croissance, financement et maîtrise. Les cahiers du MECAS. N° 13/ Décembre 2016.P193.

فمن خلال الشكل أعلاه نلاحظ أن استهلاك الأدوية في السوق الجزائرية في ارتفاع بشكل مستمر رغم ما يميزه من تدبب والذي لا يعبر عن انخفاض حقيقي في الطلب على الأدوية، كما نلاحظ انه وابتداء من سنة 2001 عرف الطلب على الأدوية تحولا جذريا يميزه نمو معدلاته بشكل حاد حيث يمكن إرجاع ذلك لعدة عوامل أبرزها:

- اتساع التغطية الصحية (التأمين الصحي) للفئات الاجتماعية المختلفة.

- انتشار الهياكل والمؤسسات الصحية عبر كامل التراب الوطني.

- انتشار الوعي الصحي والإقبال على العلاج.
- النمو الديموغرافي المتسارع للسكان.
- تزايد معدلات الشيخوخة وانتشار الأمراض المزمنة في المجتمع الجزائري.
- تغير النمط المعيشي للمجتمع نتيجة تغير عاداته الاستهلاكية وطبيعة نشاطاته اليومية وما نتج عنه من أمراض عضوية ونفسية، حيث يلاحظ أن هناك تزييدا على الطلب الدوائي المتعلق بالأمراض المزمنة، كالسكري، السرطان، والأدوية العصبية.

• مساهمة المنتج الدوائي المحلي في تغطية السوق الوطنية في ظل اتجاهات الاستيراد والتصدير

عموما لا يمكن الحديث عن سوق دوائي يستطيع تحقيق تغطية احتياجاته عن طريق الإنتاج المحلي فقط، كون أن تداول الأدوية هو نشاط تجاري دولي قائم بذاته يقدم منافع لا يمكن تحقيقها عن طريق الإنتاج المحلي فقط، كما أن قدرات الدول في التحكم في الصناعة الدوائية تختلف من مجال إلى مجال، الأمر الذي يتطلب تفعيل حركة الاستيراد والتصدير من أجل تلبية الحاجات الدوائية والاستفادة من المنافع المترتبة عن ذلك، والسوق الجزائرية تعتمد في تغطية الطلب على الأدوية على الإنتاج المحلي إضافة إلى الاستيراد كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (03): تطور السوق الوطني للأدوية ما بين الإنتاج المحلي والاستيراد

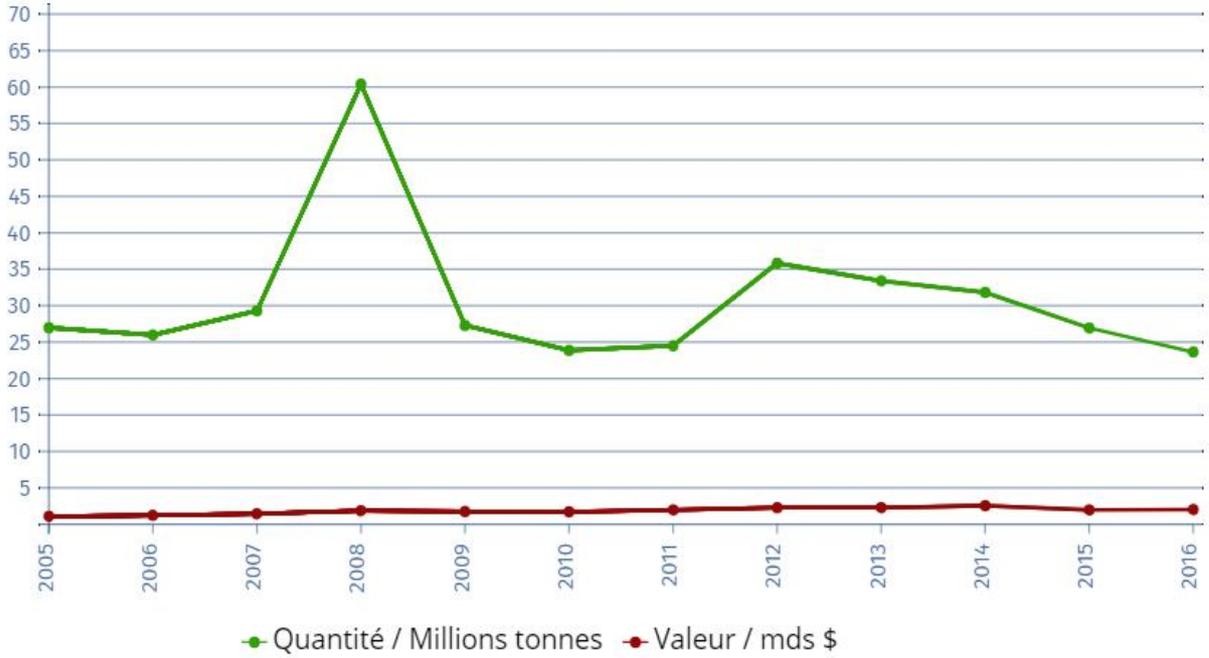
السنة	الإنتاج المحلي	الاستيراد	قيمة السوق الوطني	النمو (%)			الحصة من الإيراد	الحصة من الإنتاج المحلي
				الإنتاج	الاستيراد	الطلب الإجمالي		
2000	111,44	457,09	568,53	-	-	-	20%	80%
2001	93,04	492,40	585,44	-19,78	7,17	2,89	16%	84%
2002	106,59	619,80	726,39	12,71	20,56	19,40	15%	85%
2003	100,84	615,48	716,32	-5,69	-0,70	-1,40	14%	86%
2004	225,00	997,17	1222,17	55,18	38,28	41,39	18%	82%
2005	232,40	1107,01	1339,41	3,18	9,92	8,75	17%	83%
2006	455,00	1209,78	1664,78	48,92	8,50	19,54	27%	73%
2007	586,57	1470,20	2056,77	22,43	17,71	19,06	29%	71%
2008	533,90	1900,15	2434,05	-9,87	22,63	15,50	22%	78%
2009	771,32	1784,61	2555,93	30,78	-6,47	4,77	30%	70%
2010	800,00	1721,13	2521,13	3,58	-3,69	-1,38	32%	68%
2011	1050,00	2027,17	3077,17	23,81	15,10	18,07	34%	66%
2012	1150,00	2324,84	3474,84	8,70	12,80	11,44	33%	67%
2013	1340,00	2366,79	3706,79	14,18	1,77	6,26	36%	64%

Source : MOHAMED WADIE ZERHOUNI, Moving towards a North African pharmaceutical market, Institut de prospective économique du monde méditerrané, magazine building the mediterranean, Septembre 2013 p23.

فالملاحظ أن فاتورة استيراد الأدوية في الجزائر هي فاتورة مرتفعة جدا خاصة إذا علمنا أن قيمة تداول الأدوية في السوق الجزائرية قد بلغت 3.3 مليار أرو عام 2016 في حين أن فاتورة الواردات قد بلغت 1.84 مليار دولار خلال نفس السنة أي ما يقارب 60% من حجم التداول في السوق وبالمقارنة مع سنة 2015 نجدها قد ارتفعت بنسبة قدرها 5.54 %، بالمقابل نجد أن كتلة الواردات الدوائية انخفضت بـ 12.3%¹⁸ خلال سنة 2016 مقارنة مع سنة 2015، كما يلاحظ أن فاتورة استيراد الادوية قد تراجعت الى 1.26 مليار دولار خلال الثمانية الأشهر الأولى من سنة 2017 مقابل 1.35 مليار دولار خلال نفس الفترة من سنة 2016 أي بانخفاض قدره 6.66 %¹⁹، وهو مؤشر واضح على أن مساهمة الإنتاج المحلي في السوق الدوائية في الجزائر قد عرف ارتفاعا محسوسا أدى إلى انخفاض فاتورة الاستيراد خاصة إذا عرفنا أن الدولة قد وجهت جهودها ابتداء من سنة 2012 إلى تطوير قطاع الصناعة الدوائية وان هذا القطاع قد عرف ديناميكية توسع نتيجة الشراكات التي تم عقدها مع الدول الأجنبية (الأردن، فرنسا، كوبا، إيطاليا، روسيا)²⁰ وذلك بهدف الوصول الى الغايات التالية:

- رفع طاقة الإنتاج للمؤسسات القائمة ودعم استراتيجية تنمية إنتاج الأدوية الجنيسة.
- نقل تكنولوجيا الصناعة الدوائية إلى الجزائر والاستفادة من تجارب الأجانب في إدارة القطاع.
- دعم تنافسية الإنتاج الدوائي الجزائري والاتجاه به نحو التصدير.
- تحقيق اندماج الصناعة الوطنية المحلية في السوق العالمية.

الشكل(05): تطور فاتورة استيراد المواد الصيدلانية خلال الفترة الممتدة بين 2005 الى 2016



source: <http://ecostat.algeria.com/statistiques/secteurs/sante/pharma/importation-de-produits-pharmaceutique-2005-2016>

ومن خلال الشكل أعلاه نلاحظ أن استيراد الأدوية في الجزائر يبقى مرتفعا جدا سواء قبل 2012 أو بعدها، وهو ما يشير إلى أن قطاع الصناعات الدوائية في الجزائر لا يزال لم يرقى بعد إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي كون أن الديناميكية التي شهدتها خلال الخمس السنوات الأخيرة وخاصة في إطار الشراكة مع الأجانب لم تصل إلى أهدافها النهائية ولم تصل إلى طاقاتها التشغيلية القصوى كما أن الإصلاحات تعتبر جديدة نسبيا الأمر الذي يجعلنا غير قادرين على تقييمها.

وبالعودة إلى الإنتاج الدوائي المحلي ومن خلال الجدول رقم (03) نجده قد حقق ارتفاعا ملحوظا خلال الفترة الممتدة بين سنة 2000 و2013 حيث يمكن إرجاع ذلك إلى قيام المؤسسات الدوائية في الجزائر بإنشاء وحدات لإنتاج أدوية ضمن الشعب مطلوبة في السوق إضافة إلى ارتفاع استثمارات القطاع الخاص ومساهمات الشراكة مع الأجانب في رفع قدرات الإنتاج الوطني في الصناعة الدوائية، لكن الشيء الذي يمكن قوله عموما أن نمو السوق الدوائي في الجزائر يبقى مدفوعا بالواردات أكثر منه من الإنتاج المحلي للأدوية كما أن هذا الأخير لم يرق بعد إلى تحقيق الأهداف المسطرة من قبل الدولة وهي تغطية احتياجات السوق

الوطنية والاتجاه نحو التصدير، وبالرغم من أن الإنتاج الدوائي المحلي قد تزايد (حيث تضاعف خلال خمس سنوات) ولكنه لا يزال متأخرا عن معدلات نمو الطلب على الأدوية²¹.

الجدول رقم (04): تطور فاتورة صادرات الدواء الجزائري

السنة	قيمة الصادرات
2000	289.419
2001	465.421
2002	563.690
2003	749.850
2004	978.744
2005	غير متوفرة
2006	4.729.430
2007	2.916.413
2008	1.746.961
2009	2.625.872
2010	1.271.019

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات

وبالنسبة لتصدير الأدوية الجزائرية نلاحظ عموما أن فاتورة تصدير الأدوية الجزائرية غير مستقرة وتشهد تدببا (انظر إلى الجدول رقم:04) الأمر الذي يشير إلى أن الصناعة الدوائية الجزائرية غير قادرة على الاحتفاظ بحصتها السوقية في الخارج وكون مخرجاتها لا تستجيب لمعايير المنافسة العالمية، وعليه فان عملية التصدير تبقى ضعيفة جدا مقارنة بالواردات ولا تعبر عن قوة الميزان التجاري الدوائي للسوق الجزائرية خاصة إذا علمنا أن الإنتاج المحلي لا يغطي إلا قرابة 40 % في أحسن حالاته وان الواردات تمثل قرابة 60% من السوق الدوائية الجزائرية، فالصناعة الدوائية الجزائرية على هذا النحو هي صناعة منغلقة على ذاتها وموجهة لتغطية حاجات السوق المحلية ولا تزال لم ترسم بعد سياستها التسويقية في الخارج.

أما على صعيد الأسواق التي تصدر إليها المنتجات الدوائية الجزائرية فنجدها محصورة في دول الجوار كالمغرب وتونس وليبيا والسنغال أي الدول التي لها امتداد جغرافي مع الإقليم الجزائري، كما نجد أيضا الدول

التي تربطها علاقات تجارية وسياسية تقليدية وواسعة مع الجزائر كفرنسا وإيطاليا وإسبانيا، إضافة إلى بعض الدول التي لها ارتباط ثقافي كالسعودية واليمن أو علاقات شراكة في المجال الدوائي كالأردن، والأمر الذي يبقى التأكيد عليه هو أن عمليات التصدير إلى هذه الدول تبقى متذبذبة وغير مستقرة على قلتها وضعفها، وهنا تبرز لنا إشكالية تسويق المنتج الدوائي في الأسواق العالمية ومدى الجهود المبذولة في ذلك.

الجدول رقم(05): تطور نسب التصدير للأدوية الجزائرية حسب الدول للفترة 2000-2010

Year	2000	2001	2002	2003	2004	2005*	2006	2007	2008	2009	2010
Saudi Arabia	0	0	0	0	17.5		0	10.6	1.2	3.2	6.4
Spain	0	0	0	0	0.3		78.3	0	0	9.1	0
France	8.7	73.4	61.2	9.3	22.6		0.9	36.7	40.6	32.9	20.3
Italy	0	0.1	0	50.1	19.9		0.5	0	0.2	0	0
Jordan	1.4	0	0	0	0		0.5	0	2.5	3.1	7
Morocco	88.6	18.4	1.8	0.3	1.8		4.8	18.9	0	5.5	22
Nigeria	0	0	0.2	15.1	10.5		2.8	3.7	6.4	9	1.7
Libya	0	0	0	0	4.7		3.4	15.1	27.6	21.6	29.7
Senegal	1.1	1.9	17.4	17.9	0.2		1.3	0.4	3.6	2.3	2
Yemen	0	0	10	1.2	11.6		0	1.9	3.7	0.6	0
Others	0.2	6.2	9.4	6.1	10.9		7.4	12.7	14.3	12.7	10.9
Total	100	100	100	100	100		100	100	100	100	100

source : MOHAMED WADIE ZERHOUNI , L. ASMA EL ALAMI EL FELLOUSSE, moving towards a north african pharmaceutical market, ipemed institut de prospective economique du monde mediterraneen september 2013, p25.

إن ضعف حركة تصدير المنتجات الدوائية الجزائرية يجعل الميزان التجاري الدوائي للجزائر عاجزا ولا يخدم توازنات المالية العامة للدولة، كما يعبر ذلك عن عدم قدرة الدولة على تحقيق أمنها الدوائي مما يعرضها لآزمات الندرة في الأدوية والتي تبقى مشاهدة بصفة متكررة وخاصة فيما يتعلق بالأمراض المزمنة أو في حالات انتشار الأوبئة حيث لم تستطع خلالها المؤسسات الدوائية المحلية تطوير الأدوية المناسبة نتيجة ضعف يقضتها الاستراتيجية ومنظومة البحث والتطوير لديها.

خاتمة:

حاولت هذه الورقة البحثية تسليط الضوء على قطاع الصناعات الدوائية في الجزائر ومدى مساهمته في تحسين مؤشرات أداء السوق الدوائية الجزائرية، من خلال إبراز وزن مساهمة المنتجات الدوائية المحلية في تغطية احتياجات السوق ما بين اتجاهات الاستيراد والتصدير، وقد أفضت هذه الدراسة إلى إثارة مجموعة من النقاط والتي من أهمها:

- قطاع الصناعات الدوائية هو قطاع مهم لا يمكن إغفال دوره في تلبية احتياجات السوق الوطنية من الأدوية خاصة إذا علمنا أن نسب التغطية بالأدوية المحلية قاربت 40 % في حين أن كتلة الواردات الدوائية تشهد انخفاضا محسوسا، بالإضافة إلى كون هذا القطاع في الجزائر يشهد نموا ملاحظا من خلال توسع طاقات الإنتاج القائمة فيه وديناميكية خلق وحدات إنتاجية جديدة هي الان في طور الإنجاز.
- يبقى نمو سوق الأدوية الجزائري مدفوعا بالواردات الأجنبية وهو ما يؤثر على نمو قطاع صناعة الأدوية المحلي من خلال استهلاك المخصصات المالية (العمومية أو الخاصة) التي يمكن استخدامها في تطوير وتوسيع شبكة الاستثمار ضمن هذا القطاع الاستراتيجي، إضافة إلى المنافسة التي يتعرض لها الإنتاج الوطني.
- في جانب تصدير الأدوية المحلية عدا بعض المعاملات مع بعض الأسواق الأجنبية والتي لا تعبر عن القدرة التنافسية، نلاحظ أن هناك ضعف في اتجاه قطاع الصناعات الدوائية الجزائري إلى التصدير نتيجة لكونه منغلق في سياسته التسويقية على السوق الوطنية فقط، كما أن مخرجاته لا تتمتع بالمواصفات العالمية التي تمكنه من اختراق الأسواق الأجنبية، من جهة أخرى هذا القطاع لا يركز على مسألة البحث والتطوير الأمر الذي لا يمكنه من التحكم في التكاليف ولا في النوعية ولا يجعله مساهرا للتطورات التي تشهدها السوق الدوائية العالمية.
- توفر السوق الجزائرية للصناعة الدوائية فرصا اقتصادية مهمة كون أن هذه السوق لم تصل إلى درجة التشبع فالطلب على الأدوية لا يزال مرتفعا وتغطيته تعتمد على الواردات، كما أن مؤسسات الحماية الاجتماعية في الدولة الجزائرية تعطي امتياز التعويضات للأدوية المحلية، من جهة أخرى لا يلاحظ وجود منافسة بين الأدوية المحلية الأمر الذي يشر إلى إمكانية استيعاب هذه السوق لاستثمارات جديدة في مجال الصناعة الدوائية.
- هناك ضرورة ملحة لتركيز جهود الصناعة الدوائية في الجزائر على البحث والتطوير سواء فيمل يتعلق بالمنتجات الدوائية أو الابتكار في العمليات أو التكنولوجيا الدوائية، وذلك من أجل دعم تنافسية الصناعة الدوائية

المحلية في وجه المنتجات الأجنبية وخاصة في ظل الانفتاح التجاري الذي عرفته الجزائر، كما أن هناك ضرورة ملحة للعمل على نقل تكنولوجيا الصناعة الدوائية والتحديث التكنولوجي لمؤسسات القطاع الدوائي العمومي.

• فيما يتعلق بالإطار القانوني للصناعات الدوائية الجزائرية نجده لم يقدم حوافز تدفع إلى الاستثمار في مجال الصناعات الدوائية كما انه لم يقدم حلولاً جذرية وواضحة لمشكلة البيروقراطية والعقار ونقص التحفيزات المصرفية واللذان تقفان أمام تطور الاستثمار عموماً والاستثمار في مجال الصناعة الدوائية على وجه الخصوص، فهو على هذا الأساس يهدف إلى تنظيم تداول الأدوية (ضمان احترام المعايير الطبية والتقنية لإنتاج وتسويق الأدوية) ويغفل التوجه الاستراتيجي لدعم نمو هذا القطاع.

الهوامش:

- ¹ - مراد محبوب، فاطمة محبوب، واقع الصناعة الدوائية الجزائرية في ظل المنافسة العالمية مع الإشارة إلى حالة مجمع صيدال، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، العدد70، السنة 2018، ص531-547.
- ² - ياسمينه، جلالى المحاسبة عن تكاليف البحث والتطوير وفق النظام المحاسبي في الجزائر والمعايير المحاسبية الدولية، مدخل مقارنة: دراسة حالة مركز البحث والتطوير -صيدال -، مذكرة ماجستير، جامعة سطيف، 2010/2009، ص176.
- ³ - عالا بهجت إبراهيم، الصناعات الدوائية وتفعيل دورها في الاقتصاد الوطني في سورية، رسالة ماجستير، جامعة تشرين، كلية الاقتصاد، سوريا، 2013-2014، ص31.
- ⁴ - حطاب موراد، أثر السياسات الصناعية على هيكل الصناعة دراسة حالة صناعة الأدوية في الجزائر، أطروحة دكتوراه، جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية، نخصص اقتصاد صناعي، دورة 2015-2016، ص195.
- ⁵ - [HTTPS://WWW.LEEM.ORG/MEDIA/WEBSERIE-PRIX-QUI-FIXE-LE-PRIX-DES-MEDICAMENTS-EN-FRANCE](https://www.leem.org/media/webserie-prix-qui-fixe-le-prix-des-medicaments-en-france)
- ⁶ - عبد الرحمن أولاد زواي، الشركات الصغيرة والمتوسطة ودورها المتنامي في الصناعة الدوائية العالمية، مجلة العلوم الإنسانية- جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد22 ص: 386.
- ⁷ - programme d'action pour les médicaments essentiels, la libéralisation du secteur pharmaceutique en Algérie effets sur la disponibilité et les prix des médicaments, rapport de word health organization 1997.pp29-30.

- ⁸ - نصيرة علاوي، دور اليقظة الاستراتيجية في تحسين تنافسية المؤسسة- دراسة حالة شركة صيدال، أطروحة دكتوراه، جامعة تلمسان، دورة 2014-2015، ص165.
- ⁹ - المرجع نفسه.
- ¹⁰ - الجريدة الرسمية، العدد34، 24 محرم 1411 الموافق لسنة 1990.
- ¹¹ - الجريدة الرسمية، العدد46 الصادر في: 29-07-2018، ص3.
- ¹² - الجريدة الرسمية، العدد 53، الصادر بتاريخ 12/7/1992، ص 4.
- ¹³ - المرجع نفسه ص8.
- ¹⁴ - الجريدة الرسمية، العدد 5، الصادر بتاريخ 4/2/1998، ص 17.
- ¹⁵ - الجريدة الرسمية، العدد 44، الصادر بتاريخ 26/7/2007، ص4.
- ¹⁶ - عبد الوهاب بن بريكة، هادل مياح، الهيكل الصناعي الدوائي في الجزائر، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية - جامعة بسكرة، العدد التاسع جوان 2011، ص ص 64-65.
- ¹⁷ - <https://themaghrebtimes.com/05/16/pharmaceuticals-the-algerian-market-estimated-at-3-3-billion-euros-at-the-end-of-2016/>
- ¹⁸ - <https://themaghrebtimes.com/05/16/pharmaceuticals-the-algerian-market-estimated-at-3-3-billion-euros-at-the-end-of-2016/>
- ¹⁹ - <https://www.commerce.gov.dz/ar/statistiques/importations-des-produits-alimentaires-et-medicaments-sur-les-8-premiers-mois#>
- ²⁰ -Ministère de l'Industrie, Rapports sectoriels, Etat des lieux, enjeux et tendances lourdes dans le monde et en Algérie, 2011, p29.
- ²¹ -le marche algerie du medicament : un investissement a rentabiliser et un potentiel a promouvoir, disponible sur le cite de : www.fce.dz/wp-content/uploads/.../developpement-march-mdicament-juin2012-.pd